الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/17/MYS/1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

ماليزيا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-16130 110913 160913

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- أجرت ماليزيا أول استعراض دوري شامل لها في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ووجهت إليها خلال هذه العملية ١٠٣ توصيات فردية في المجموع[(١)]، قبل منها ٦٢ مباشرة وأحيط علماً بـ ٢٢ توصية. وأوضحت الحكومة موقفها بشأن التوصيات الـ ١٩ المتبقية وقت اعتماد تقرير نتائج الاستعراض الدوري الشامل لماليزيا (A/HRC/11/30) في الدورة الحادية عشرة العادية لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٢- والهدف من هذا التقرير هو الوقوف على حالة حقوق الإنسان في ماليزيا وشرحها بإيجاز خلال الفترة قيد الاستعراض، أي من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، فضلاً عن متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل الأول فيما يتعلق بثلاثة جوانب رئيسية هي: '١' جهود الحكومة في تنفيذ التوصيات الـ ٦٢ التي تم قبولها؛ '٢' حالة حقوق الإنسان حالياً على أرض الواقع؛ و'٣' الإنجازات والممارسات الفضلى فضلاً عن القيود والتحديات المواجهة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

ثانياً- المنهجية والعملية التشاورية

٣- أعد هذا التقرير وفقاً للأحكام الواردة في الوثائق A/HRC/RES/5/1 وA/HRC/RES/16/21 وA/HRC/DEC/17/19 وللمبادئ التوجيهية الأخرى ذات الصلة بعملية الاستعراض الدوري الشامل.

٤- وقد تولت وزارة الشؤون الخارجية تنسيق الإعداد لهذا التقرير تحت رعاية لجنة دائمة مشتركة بين الوكالات ومعنية بحقوق الإنسان تم إنشاؤها بعد الانتهاء من الاستعراض الدوري الشامل الأول لماليزيا بفترة قصيرة. وأجريت مشاورات منتظمة مع جميع الوزارات والوكالات الحكومية المختصة اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥- وأجريت مشاورات خاصة مع شركاء وجهات أخرى صاحبة المصلحة من بينها منظمات المجتمع المدني ولجنة ماليزيا الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٠١٠ و٢٠١٢ و٢٠١٣. وتعرب الحكومة عن تقديرها لشدة اهتمام ومشاركة نحو ٤٥ منظمة من منظمات المجتمع المدني والهيئات الجامعة لها في كامل عملية التشاور التي دارت بشأن الاستعراض الدوري الشامل. وقد راعت الحكومة في هذا التقرير المسائل التي جرى تناولها خلال هذه المشاورات واستجابت لعدد منها ولعدة اقتراحات قدمت خطياً.

٦- وترى الحكومة أن جميع التوصيات التي قُدمت ووافقت ماليزيا عليها في أول عملية استعراض دوري شامل كانت بناءة ومؤثرة في دعم الجهود التي تبذلها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وتعرب ماليزيا أيضاً عن بالغ تقديرها لشدة اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باقتراح توصيات خلال الاستعراض وتدرك في الوقت ذاته أن لعدد منها طابعاً غير

نهائي. وتفيد الحكومة بأن جميع التوصيات التي قبلت واعتبر أنها التزامات طوعية قد نفـــذت تنفيذاً كاملاً، وهي لا تزال عازمة على الوفاء بالتزامها بشأن هذه المسألة.

٧- وعليه، تعترف الحكومة وتقر بضرورة مواصلة رصد تنفيذ هذه التوصيات وتحسين عملية التنفيذ هذه حيثما كان ذلك ضروريا لضمان استمرار تمتع جميع الأشخاص في ماليزيا بحقوق الإنسان وممارستها.

٨- وكانت أسعار تحويل العملة التي طبقت طوال فتـــرة إعـــداد التقريـــر حـــتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣ كالآتي: الرينغية الماليزية الواحدة تساوي ٠,٣٢٢٩ دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو دولار أمريكي واحد يساوي ٣,٠٩٦٨ رينغية ماليزية.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات التي حظيت بالقبول

٩- اتسمت إدارة رئيس الوزراء نجيب عبد الرزاق الذي أعيد انتخابه في الآونة الأخيرة خلال الانتخابات العامة الثالثة عشرة التي أجريت في ماليزيا في ٥ أيار/مايو ٢٠١٣ ولا تزال تتسم بأمور منها شدة التزامها بسيادة القانون وضمان احترام حقـــوق الإنـــسان والتعهـــد بالاستمرار في توسيع الحيز الديمقراطي الذي شرع فيه إبان فترات الإدارات السابقة.

١٠- ومن المهم عند الإشارة إلى نتائج عملية الاستعراض الدوري الـــشامل لماليزيـــا في عام ٢٠٠٩ إلقاء الضوء على أن عدداً من التدابير التي اتخذها الحكومة منذ ذلـــك الوقـــت قد تناول بالفعل - جزئياً أو كلياً - عدداً من التوصيات المتعلقة بالحقوق المدنية والـــسياسية التي لم تكن قد قبلت حينذاك. وترد مناقشة هذه التطورات في الفرع رابعاً أدناه.

١١- وتتضمن الفروع التالية من ثالثاً ألف إلى ثالثاً هاء المصنفة بحسب المواضـــيع الجـــزء الأكبر من تعقيبات الحكومة وردودها على التوصيات الـ ٦٢ التي حظيت بالقبول. ويرد ذكر التوصيات بالطريقة التي أدرجت بها في الوثيقة A/HRC/11/30[٢]. وتتناول فروع أخرى أيضاً من التقرير ردوداً إضافية على توصيات بعينها ويشار إليها وفقاً لذلك.

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- السكن اللائق ومستوى معيشي مناسب (التوصيتان ٤٨ و٤٩)

١٢- تعترف الحكومة بأن سرعة التصنيع في ماليزيا قد أسفرت عن زيادة التحضر الـــذي ضاعف الضغوط المالية المقيدة لقدرة الأسر الحضرية والمتوسطة الدخل على تأمين سكن جيد وميسور الكلفة. وسعياً لمعالجة هذه الحالة وتخفيف الضغط المفروض على أصـــحاب الملـــك المحتملين، أسست الحكومة شركة PRIMA (*برنامج ماليزيـــا الأول للإســـكان الـــشعبي* - 1Malaysia People's Housing) بموجب قانون شركة بريما لعام ٢٠١٢ [القانون رقم ٧٣٩]

وفوضتها بمهمة تخطيط وإنشاء وبناء وصيانة مساكن ميسورة الكلفة لصالح الأسر المتوسطة الدخل في المراكز الحضرية الرئيسية.

١٣- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أولت الحكومة الأولوية لتلبية احتياجات سكن فئات الدخل المنخفض والمتوسط. ومن بين الأهداف المحددة بناء وتسليم ٠٠٠ ٧٨ وحدة سكنية ميسورة الكلفة لفقراء المناطق الحضرية/شبه الحضرية وأولئك في شريحة الدخل الأدنى. وعلاوة على ذلك، تساعد الحكومة الأسر الفقيرة والمعدمة في المناطق الحضرية على دفع الإيجارات.

١٤- وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، سلّمت الحكومة ٣٧٦ ٥٣ مسكناً جديداً ومرمماً للفقراء والمعدمين من سكان المناطق الريفية. ويتجاوز هذا العدد الهدف الأول الذي حددته والمتمثل في تسليم ٠٠٠ ٥٠ مسكن في إطار المرحلة الأولى لبرنامج الحكومة من أجل التحول الذي شرع فيه عام ٢٠١٠ (برنامج الحكومة الأول من أجل التحول). وستشهد المرحلة الثانية من البرنامج التي بدأت في أوائل عام ٢٠١٣ بناء وترميم ٠٠٠ ٢٢ مسكن آخر لهذه المجموعة من السكان بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢- الحق في التعليم (التوصيات ٣١، ٣٢، ٣٦، ٣٧، ٤٧، ٥٣، ٥٥، ٦١)

١٥- لا تزال ماليزيا ملتزمة بتوفير التعليم الجيد والميسور الكلفة لأفراد شعبها. وتواصل الحكومة تخصيص نسبة كبيرة من ميزانيتها السنوية للتعليم والأنشطة ذات الصلة به. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ إجمالي إنفاق ماليزيا سنوياً على قطاع التعليم (من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي) نحو ٥٠ مليار رينغت في المتوسط.

١٦- وفي بداية عام ٢٠١٠، اتخذت الحكومة تدابير لزيادة فرص الحصول على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك بتوفير برامج تعليمية قبل المدرسية وإنشاء مراكز الرعاية النهارية للرضع وذلك بتقديم منح (أقصاها ٠٠٠ ١٠ رينغت) لأصحاب مراكز التعليم قبل المدرسية، إضافة إلى القروض التي توفرها لإنشاء وتوسيع المراكز المخصصة للرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وأسفر التركيز على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة عن تحقيق نتائج إيجابية حيث ارتفعت نسبة التسجيل في مراكز التعليم قبل المدرسية من ٦٧ في المائة عام ٢٠١١ إلى ٨٧ في المائة عام ٢٠١٢.

١٧- واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ألغت الحكومة الرسوم المدرسية جميعها لتلاميذ الابتدائي (من ٧ سنوات إلى ١٢ سنة) وطلاب الثانوي (من ١٣ إلى ١٩ سنة) سعياً لزيادة توسيع سبل تحصيل العلم.

١٨- وفي إطار برنامج "العودة إلى المدرسة" الذي ينفذ بموجب مبادرة ماليزيا الأولى، تلقى كل من تلاميذ الابتدائي والثانوي البالغ عددهم ٥,٣ ملايين تلميذ ١٠٠ رينغية ماليزية لبدء العام الدراسي في ٢٠١٢ و٢٠١٣.

١٩- كما ضاعفت الحكومة الأرصدة المخصصة لبناء مدارس جديدة وما يرتبط بها من هياكل أساسية فضلاً عن تحديد المدارس القائمة في المناطق الريفية الداخلية في جميع أنحاء البلد. واتخذت تدابير أيضاً لسد النقص في عدد المدرسين، بما في ذلك بزيادة جهود التعيين من بين خريجي الجامعات الجدد.

٢٠- وفي السنوات الأخيرة، بذلت جهود ضخمة لزيادة سبل حصول الطلاب من ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة على التعليم. فعلي سبيل المثال، نفذ في بداية تموز/يوليه ٢٠١١ برنامج "المدارس داخل المستشفيات" ليتسنى للطلاب الخاضعين للعلاج مواصلة تحصيل العلم واللحاق بأقرانهم.

٢١- ولضمان وجود نظام تعليم شامل للجميع، تؤمن مجانية التعليم للتلاميذ من ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة لمدة ١٣ عاماً، وتضاف بذلك سنتان لفترة التعليم المجاني التي مدتها ١١ سنة المتاحة للتلاميذ ممن ليسوا في هذه الفئة. وقد استحدثت الحكومة مساقات تعليم بديلة لفائدة التلاميذ من ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة للوفاء باحتياجاتهم التعليمية ومساعدتهم على تحقيق كامل إمكانياتهم، بما في ذلك من خلال: '١' التعليم الشامل؛ '٢' برنامج التعليم الخاص المتكامل؛ و'٣' مدارس التعليم الخاصة. ولدى الحكومة في الوقت الحاضر ٣٣ مدرسة خاصة (٢٨ مدرسة ابتدائية خاصة و٥ مدارس ثانوية خاصة) لصالح التلاميذ من ذوى الاحتياجات التعليمية الخاصة.

٢٢- وتسليماً بأن ارتفاع تكاليف التعليم يؤثر سلباً على قدرة الماليزيين على مواصلة تعليمهم العالي أو الجامعي، تواصل الحكومة إيلاء الأولوية لتمويل الطلاب المرتقبين وتيسر سبل حصولهم عليه. وتحقيقاً لذلك، أنشئت آليات عديدة للتمويل تشمل أساساً المنح والزمالات ودفع الرسوم والقروض ولا تزال الحكومة تتكفل بها. ولا تزال المعايير الرئيسية التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى دفع المساعدات المالية للطلاب المعوزين هي الجدارة الأكاديمية والوضع الاجتماعي - الاقتصادي. وتشجع الحكومة أيضاً بنشاط الأطراف الفاعلة[٣] من القطاع الخاص على الإسهام في ذلك كجزء من مبادراتها في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٣- وفيما يتعلق بتبادل الخبرات لتعزيز وحماية الحق في التعليم، بدأت ماليزيا تطبق في عام ١٩٨٢ برنامج التعاون التقني لماليزيا[٤] باعتباره آلية لتبادل التجارب وتقاسم الخبرات الإنمائية في ماليزيا مع بلدان نامية أخرى. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، استضاف برنامج التعاون التقني ٢٦ ٥٥٧ مشاركاً من ١٣٨ بلداً ومن إقليمين من الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار. وتشمل برامج التعاون التقني دورات متخصصة قصيرة الأجل ودورات طويلة الأجل للدراسات العليا (الزمالات) والزيارات الدراسية وخدمات الالتزام والتشاور/إيفاد الخبراء وتوفير المعدات والمواد.

٢٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أجرت وزارة التعليم استعراضاً شاملاً لنظام التعليم الوطني بهدف وضع خطة وطنية للتعليم[٥]. وتورد الخطة برامج التحول الشامل

والمستدام لنظام التعليم في ماليزيا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ تحقيقاً للتطلعات والأهداف الوطنية. وتعتقد الحكومة أن تنفيذ الخطة الوطنية للتعليم سيساعد في إعداد شباب ماليزيا على مواجهة طلبات وتحديات مجتمع تتزايد عولمته وتواصله حيث يقتضي الأمر تعزيز المعرفة.

٣- استئصال الفقر وبذل جهود لرفع مستويات المعيشة (التوصيات ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥٢(أ)، ٥٦، ٥٧)

٢٥- لقد كان استئصال الفقر ورفع مستويات معيشة جميع أفراد الشعب الماليزي من الأهداف الرئيسية في سياسة الحكومة منذ الاستقلال ولا تزال تشكل أولويات قائمة. وتمسكاً بهذا الالتزام، تم استئصال الفقر المدقع في ٢٠١٠ وخفضت نسبة الفقر العام إلى ١,٧ في المائة في ٢٠١٢. ونجحت ماليزيا أيضاً في تحقيق هدف الحد من الفقر الوارد ضمن الأهداف الإنمائية للألفية قبل التاريخ المحدد له بفترة طويلة. ورغم هذا الإنجاز، لا تزال هناك جيوب فقر، خاصة بين جماعة *الأورنغ أسلي* في شبه جزيرة ماليزيا وبين السكان الأصليين في ولايتي صباح وسراواك.

٢٦- وتشهد ماليزيا حالياً اتجاهاً تنازلياً في تفاوت الدخل والفجوة في الدخل ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة نمو دخل فئة أسفل ٤٠ في المائة من الأسر وارتفاع حصة المجموعة المتوسطة الدخل. ومع ذلك، لا يزال التفاوت في الدخل يشكل مصدر قلق رئيسياً وتتصدي له سياسة ماليزيا الإنمائية.

٢٧- وللتعجيل بعملية استئصال الفقر، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج *eKasih* في حزيران/يونيه ٢٠٠٨[٦] لرصد وتقييم وتعزيز تنفيذ خطط وبرامج الحكومة لاستئصال الفقر. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أدى تنفيذ برنامج *eKasih* إلى تحسين قدرة الحكومة إلى حد كبير على تقديم المساعدة والمعونة المحددة والمستهدفة لأشد قطاعات المجتمع عوزاً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، حظي برنامج *eKasih* باعتراف دولي من لجنة الأمم المتحدة لمنح جائزة الخدمة العامة.

٢٨- ونفذت الحكومة خلال الفترة قيد الاستعراض تدابير جديدة وإضافية لتقليل التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي إلى حد أكبر في ماليزيا. وكجزء من استراتيجية برنامج الحكومة من أجل التحول وتمشياً مع مفهوم مبادرة ماليزيا الأولى[٧]، عكفت الحكومة على تطبيق عدة مبادرات تنسيقية بهدف تأمين إدخال تحسينات عاجلة في مجالات رئيسية منها بوجه خاص الصحة والإسكان والغذاء والعمل لفائدة أفقر قطاعات المجتمع وأكثرهم حرماناً. ومن بين الأمثلة ما يلي:

(أ) 1AZAM (AZAM: *Akhiri Zaman Miskin* - حقبة إنهاء الفقر)

تُحقق برامج 1AZAM التوازن بين توفير المعونة المباشرة وإتاحة الفرص الاقتصادية ليتوصل الفقراء إلى تحقيق استقلالهم المالي بقدر أكبر. ويشمل البرنامج

التعيين الوظيفي وتقديم المساعدة المالية والمنح للشركات التجارية الصغيرة وشركات الخدمات والأنشطة الزراعية؛

(ب) المنح التي تقدم في إطار برنامج ماليزيا الأول (BR1M: *Bantuan Rakyat 1 Malaysia*)

يشكل برنامج ماليزيا الأول *Bantuan Rakyat* أحد تدابير السياسة العامة المراد بها تخفيف الأعباء المالية بدفع مبلغ مالي قدره ٥٠٠ رينغية ماليزية للأسر التي يبلغ دخلها الشهري ٣٠٠ رينغية ماليزية أو أقل. وقد استفادت حتى الآن ٥,٣ ملايين أسرة في البلد من المبالغ التي دفعت في ٢٠١١ و٢٠١٢ في إطار البرنامج؛

(ج) برنامج ماليزيا الأول للإسكان الشعبي (PRIMA: *Perumahan Rakyat 1 Malaysia*)

تمثل شركة بريما مبادرة موجهة لمساعدة سكان المناطق الحضرية في ماليزيا الذين يتزايد عددهم في جوهر بارو وكوالالمبور وبينانغ على مواجهة ارتفاع تكاليف الإسكان. وسيتبع ذلك تنفيذ مشاريع على مراحل في أنحاء أخرى من البلد. وكما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ١٢ (أعلاه)، أسندت إلى شركة PRIMA PLC، وهي هيئة قانونية، مهمة قيادة إنشاء وتعمير مساكن ميسورة الكلفة وما يتصل بذلك من هياكل أساسية للأسر المتوسطة الدخل[٨]؛

(د) برنامج المستوصفات الأول في ماليزيا

قامت الحكومة في إطار هذه المبادرة التي تقودها وزارة الصحة بإنشاء ٢٨ مستوصفاً حتى الآن في كافة أنحاء ماليزيا لعلاج الأمراض الخفيفة مثل السعال والبرد وتحليل الدم والسكر فضلاً عن توفير ما يلزم من الضمادات للجروح الطفيفة وبدائل القسطرة. وتفتح المستوصفات سبعة أيام في الأسبوع من العاشرة صباحاً إلى العاشرة مساءً. ويدفع سكان ماليزيا رينغية ماليزية واحدة في حين يدفع الأشخاص من غير المواطنين ١٥ رينيغية ماليزية؛

(هـ) برنامج ماليزيا الأول لرعاية السكان (*Program Kebajikan Rakyat* 1Malaysia:KARISMA *Hati Rakyat*)

إن برنامج ماليزيا الأول لرعاية السكان KARISMA *Hati Rakyat* برنامج منفرد بدأ تطبيقه في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. وهدفه هو توفير الإعانة المالية لسكان ماليزيا الأقل حظاً، أي ذوى الدخل المنخفض وكبار السن من المواطنين والأمهات العازبات ومن بينهن الأرامل أو المعوقون ممن تدفع لهم المبالغ المالية في شكل قسائم قيمتها ٢٠٠ رينغية ماليزية لسكان شبه جزيرة ماليزيا و٣٠٠ رينغية ماليزية لسكان ولايات صباح وسراواك ولابوان. ويطلب من المستفيدين من القسائم إعادة سداد

قسائم برنامج KARISMA *Hati Rakyat* بشراء سلع مترلية من متاجر مختارة مسجلة لدى الحكومة. وحتى أيار/مايو ٢٠١٣، دفع ما مجموعه ٥٠ مليون رينغية ماليزية لـ ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن ماليزي مستهدف من خلال هذه البرنامج؛ و

(و) *Kedai Rakyat 1Malaysia* (KR1M) – بقالة ماليزيا الشعبية رقم ١)

إن بقالة ماليزيا الشعبية رقم ١عبارة عن متجر يعمل في شكل سوق مصغر ويوفر مختلف السلع الأساسية اللازمة بأسعار مخفضة لصالح المواطنين من ذوى الدخل المنخفض المقيمين في المناطق الحضرية. وتقوم أيضاً بدور الوسيط للحكومة لمراقبة الأسعار وتقليل احتكار الصناعات المتعددة الجنسيات للمنتجات.

٤- الحق في الصحة (التوصيات ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٩، ٦٠)

٢٩- تسير ماليزيا حالياً على طريق إنشاء نظام صحة وطني منظم وفعال وشامل. وتورد خطة ماليزيا العاشرة استراتيجيات الصحة الشاملة لتحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية وتوفير سبل وصول الجميع إليها. وتشمل الاستراتيجيات التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر ما يلي: '١' تحويل نظام الرعاية الصحية؛ '٢' تحسين نوعية الرعاية؛ '٣' زيادة قدرة هياكل الرعاية الصحية وتغطيتها؛ '٤' الانتقال إلى وسائل المعالجة والوقاية من الأمراض؛ و'٥' رفع جودة الموارد البشرية المخصصة للصحة.

٣٠- وفي سبيل مواصلة الالتزام بتحسين صحة ورفاه السكان بوجه عام، قامت الحكومة بوضع عدد من المبادرات الطويلة والمتوسطة الأجل للتصدي لأمراض محددة أو لمجالات تشمل، في جملة أمور، الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن الأمراض غير المعدية (٢٠١٠-٢٠١٤)، وخطة العمل الوطنية للتغذية في ماليزيا ٢٠٠٦-٢٠١٥، والسياسة الوطنية للطب، والخطة الاستراتيجية الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ٢٠١١-٢٠١٥، والسياسة الوطنية لصحة المراهقين والسياسة الوطنية لصحة كبار السن.

٣١- وتواصل الحكومة اتخاذ تدابير هامة لتكافؤ فرص الحصول على الرعاية التي يحتاج إليها بالذات عديمو الدخل أو أصحاب الدخل المنخفض و/أو الذين يواجهون مصاعب اقتصادية، والمصابون بأمراض مزمنة، والمعوقون عقلياً والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية أو النائية، بمن فيهم السكان الأصليون.

٣٢- وانخفض معدل الوفيات النفاسية في ماليزيا من نسبة تزيد على ٤٠ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٩١ إلى ٢٧,٣ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ٢٠١٠. ومن بين العوامل التي أسهمت في خفض معدلات الوفيات النفاسية زيادة سبل الحصول على الرعاية المهنية خلال فترة الحمل والولادة وبعد الولادة، وزيادة فرص الحصول على الخدمات والمعلومات الجيدة المتعلقة بتنظيم الأسرة، فضلاً عن وضع التحقيقات السرية في الوفيات النفاسية موضع التنفيذ الكامل اعتباراً من عام ١٩٩١.

٣٣- ومن أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تواصل وزارة الصحة القيام بدور حاسم بتوفير تدابير وقائية، بما في ذلك الفحص والعلاج والرعاية. وفي مجالات أخرى ذات صلة، تتعاون الهيئات الحكومية تعاوناً وثيقاً في العمل مع مجتمع المنظمات غير الحكومية.

٣٤- ويشكل مجلس ماليزيا للقضاء على مرض الإيدز الذي أنشئ عام ١٩٩٢ الهيئة الجامعة التي تتولى تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ودعماً لمجلس ماليزيا للقضاء على مرض الإيدز ولما يقوم به من أنشطة، تعهدت الحكومة بتخصيص ٤٠ مليون رينغية ماليزية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢. على أن المبالغ التي تم دفعها بالفعل خلال هذه الفترة وصلت إلى ٠٠ ٥٠٠ ٣٨٩ ٦٦ رينغية ماليزية، أي بزيادة نسبتها ٦٦ في المائة عن المبلغ المتفق عليه أصلاً. وقد اتفقت وزارة الصحة ومجلس ماليزيا للقضاء على مرض الإيدز على تخصيص ٦,٠٦ ملايين رينغية ماليزية عام ٢٠١٣ للمنظمات غير الحكومية للاضطلاع بأنشطة وقائية ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٣٥- ولاحظت الحكومة منذ عام ٢٠٠٦ تزايد اتجاه الإصابة بفيروس مقص المناعة البشرية من خلال الاتصال الجنسي واتخذت ترتيبات في الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (٢٠٠٦-٢٠١٠) وعززت إلى حد أكبر في الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتشمل الأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية تكثيف الأنشطة الوقائية بين متعاطي المخدرات بالحقن الوريدي وتعزيز أنشطة تعقب الاتصالات، خاصة للشركاء الجنسيين والأزواج.

٣٦- وقامت إدارة التنمية الإسلامية في ماليزيا بالتعاون مع وزارة الصحة ومجلس ماليزيا للقضاء على مرض الإيدز بوضع "كتيب عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الإسلام" منذ عام ٢٠٠٩. وقد وضع هذا الكتيب لتمكين الجماعات المسلمة في ماليزيا من القيام بدور أكثر فعالية في إدارة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلد.

٣٧- ونظراً لما تتسم به التوصيتان ٤٤ و٤٥ من طابع عام وواسع النطاق، تنظر الحكومة في تنفيذهما بواسطة خطط وسياسات وبرامج ومبادرات وأنشطة مختلفة على أساس متواصل، بما في ذلك من خلال التدابير والخطط والبرامج والمبادرات التي ألقي الضوء عليها في هذا التقرير.

باء- الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

١- التصديق على معاهدات حقوق الإنسان والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات ١، ٢، ٣، ٤، ٥)

٣٨- ماليزيا طرف حالياً في ثلاثة صكوك دولية رئيسية لحقوق الإنسان هي: '١' اتفاقية حقوق الطفل؛ '٢' اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة[٩]؛ و'٣' اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٩- وتمشياً مع التزامها بتنفيذ المبادئ والأحكام الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، استعرضت الحكومة تدريجياً موقفها وفقاً *للشريعة* ودستور الاتحاد في ماليزيا، مما أسفر عن سحب عدد من التحفظات على الاتفاقية.

٤٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت تدابير هامة لتنفيذ مبادئ عدم التمييز على نحو أفضل في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومن بينها '١' وضع ترتيبات إدارية تتيح للأطفال المولودين لنساء ماليزيات تزوجن قانوناً من رجال غير ماليزيين ويقمن خارج حدود البلد طلب الحصول على الجنسية الماليزية و'٢' إتاحة سبل تظلم قانونية فعالة من التحرش الجنسي في أماكن العمل بإدخال تعديلات على قانون التوظيف (المعدل) لعام ٢٠١٢.

٤١- ومن المقرر أن تقدم ماليزيا إلى هيئة المعاهدة تقريرها الجامع للتقارير الدورية الثالث والرابع والخامس وفقاً للمادة ٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٣.

٤٢- وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، فقد سحبت ماليزيا تحفظها على المواد ١ و١٣ و١٥ منها. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعادت الحكومة تأكيد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الأطفال وذلك بالانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، ألا وهما بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية واشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٤٣- ومن المتوقع أن تختتم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أعمالها بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وأن تقدم توصياتها بشأن انضمام ماليزيا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤٤- كما شرعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في إجراء عدة دراسات أولية تحت إشراف إدارة الوحدة الوطنية والتكامل، وإدارة رئيس الوزراء بشأن جدوى انضمام ماليزيا إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وستقدم النتائج الأولية التي ستخلص إليها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى الحكومة في الوقت المناسب.

٢- تطبيق عقوبة الإعدام (التوصية ١٥)

٤٥- تصرح ماليزيا مرة أخرى بأن عقوبة الإعدام لا تطبق إلا على أشد الجرائم خطورة المنصوص عليها في القانون وفقط بعد استنفاد حقوق الطعن جميعها. ويوفر الإطار القانوني القائم ضمانات شديدة لا بد من الامتثال لها قبل تنفيذ عقوبة الإعدام. وتؤكد الحكومة أن هذه الضمانات تتمشى مع المعايير الدولية، وبخاصة المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة.

٤٦- وتفيد الحكومة بزيادة المناقشات التي دارت في السنوات الأخيرة بشأن عقوبة الإعدام في ماليزيا. وفي هذا الصدد، تظل الحكومة منفتحة بشأن هذه المسألة وستواصل مخاطبة الجمهور والتشاور معه، بما في ذلك ما يتعلق بالبدائل الممكنة لعقوبة الإعدام.

٤٧- وقد اتخذت الحكومة مبادرات لإجراء دراسة عن إصلاح العدالة الجنائية في ماليزيا بشكل شامل، بما في ذلك بشأن عقوبة الإعدام. وخلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٣، صدرت أحكام بالإعدام على ستة متهمين بالقتل والاتجار بالمخدرات الخطيرة وبجرائم الأسلحة النارية، وكلها جرائم مصنفة كجرائم خطيرة في ماليزيا. ويلقي هذا الإحصاء الضوء على ندرة الحالات التي يصدر فيها حكم بالإعدام على المتهم. ومن المنصف في هذا الصدد الاستنتاج بأن هناك إلى حد معين مبادرة أو اتجاه واع ضد تنفيذ عقوبة الإعدام.

جيم- التنوع الثقافي والوحدة الوطنية (التوصيتان ١٠ و٥٤)

٤٨- تواصل ماليزيا حرصها على احترام الثقافات واللغات والأديان المختلفة لأفراد شعبها بالتركيز على القيم المشتركة التي تربط الجماعات المتنوعة من سكانها ببعضها بعضاً. وتقارب الثقافات بهذا الشكل قد أثرى البلد بالفعل بطرق عدة وأدى مع مرور الوقت إلى تقبل الاختلافات لا مجرد احتمالها. وأدركت الحكومة تماماً منذ الاستقلال أهمية تسخير اختلاف وتنوع أفراد شعبها لتحقيق تنمية فعالة وعادلة ومستدامة.

٤٩- وكان يمكن أن تكون مهمة إدارة هذا التنوع، وهي مهمة شاقة في حد ذاتها، شبه مستحيلة حتى على أكثر الأفراد كفاءة. ويرجع الفضل الكبير في هذا الصدد إلى واضعي الدستور الاتحادي لماليزيا الذين اعترفوا بخصائص المجتمع الماليزي وأخذوها بعين الاعتبار في هذا الصك.

٥٠- وللدلالة على ذلك، يتضمن دستور الاتحاد أحكاماً تتعلق بالمركز الخاص لجماعة *Bumiputra* (أبناء الأرض الأصليين) ولمواطني ولايتي صباح وسراواك، ويشدد في الوقت ذاته على مسؤولية الدولة عن كفالة المصالح المشروعة للجماعات الأخرى. وعلاوة على ذلك، تعترف المادة ٣ من دستور الاتحاد بأن الإسلام دين الاتحاد وتمضي في التصريح بجواز ممارسة ديانات أخرى في جو من السلام والانسجام في أي جزء من الاتحاد.

٥١- ويتضح من الأمثلة الواردة أعلاه أن القيم الرئيسية الواردة في دستور الاتحاد تشمل التواضع والتسامح والتفاهم والتقبل وتهيئ النطاق المعنوي في البلد وستظل تفعل ذلك.

٥٢- وقد قام السيد نجيب، رئيس الوزراء، بمجرد توليه رئاسة الوزراء، بتطبيق مفهوم ماليزيا الأول، وهو أساساً مبادرة الغرض منها عكس قيم مثل التواضع والتسامح والتفاهم والتقبل من خلال برامج ومبادرات ملموسة وإيجابية موجهة للشعب. وقد جرى تناول الكثير من مبادرات ماليزيا ١ بالمناقشة في الفقرة ٢٨ (أعلاه).

دال- النساء والأطفال والأشخاص المصابون بإعاقة والسكان الأصليون (التوصيات ٨، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٥١، ٥٨)

٥٣- تظل الحكومة ملتزمة لا فحسب بالاعتراف بأهمية دور النساء في البلد، بل وأيضاً بضمان استمرار تعزيز وحماية حقوقهن. وتحقيقاً لذلك، أدرجت تدريجياً مبادئ وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات المحلية مثل قانون العقوبات، وقانون المعاشات لعام ١٩٨٠، وقانون الأرض لعام ١٩٦٠ (مناطق استيطان الجماعات) (المنقح عام ١٩٩٤)، واللوائح التنظيمية للهجرة لعام ١٩٦٣، وقانون مكافحة العنف المترلي لعام ١٩٩٥ وقانون التوظيف لعام ١٩٥٥.

٥٤- كما قامت الحكومة بتنفيذ استراتيجيات وبرامج طويلة الأجل منذ عام ١٩٨٩ بدءاً بالسياسة الوطنية الأولى الخاصة بالمرأة التي تم تحديثها آخر مرة في ٢٠٠٩. وأساساً، تسعى السياسة إلى تأمين حصول النساء على حصة منصفة في مجالات حيازة الموارد والمعلومات واغتنام الفرص والاستفادة من التنمية. كما تشدد السياسة على تنفيذ سياسات التنمية بعدالة وإنصاف ليتسنى للنساء الإسهام فيها وتحقيق إمكانياتهن إلى أقصى حد؛ وإدماج النساء في كافة قطاعات التنمية وفقاً لقدراتهن واحتياجاتهن. وكان من شأن الجهود التي بذلتها الحكومة بشكل متواصل في توفير الرعاية الصحية للأم والطفل وسبل الحصول على خدمات تنظيم الأسرة وعلى فرص التعليم أن مكنت النساء من المشاركة والإسهام بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

٥٥- وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٩-٢٠١٤) هي بمثابة مبادئ توجيهية عامة لتنفيذ برامج إدماج المرأة في التنمية. والنتائج الرئيسية التي تسعى الخطة إلى تحقيقها هي تكافؤ فرص مشاركة النساء وانخراطها في جميع جوانب الحياة.

٥٦- وقد أعلنت الحكومة في عام ٢٠٠٤ عن سياسة تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من مناصب صنع القرار في القطاع العام للنساء. وشهد التنفيذ الاستباقي لهذه السياسة زيادة نسبة تقلد النساء مناصب صنع القرار في القطاع العام إلى ٣١,٧ في المائة عام ٢٠١٢ بعد أن كانت تبلغ ١٨,٨ في المائة عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠١١، أعلنت الحكومة عن سياسة تقضي بتوظيف ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من النساء في مناصب صنع القرار في قطاع الشركات. والهدف من هذه السياسة هو زيادة عدد النساء في المناصب التنفيذية وغير التنفيذية (باستثناء مناصب المدير المناوب) في الشركات المدرجة في قائمة بورصة الأوراق المالية لماليزيا إلى ٣٠ في المائة لكي تشغل النساء بحلول عام ٢٠١٦ نسبة ٣٠ في المائة من المناصب في مجالس إدارة هذه الشركات.

٥٧- وتعتقد الحكومة أن هناك صلة وثيقة بين تمكين المرأة وقدرتها على الحصول على دخل مناسب وأن استقلالها بفضل عملها المدر للدخل يضاعف قدرتها على تأكيد حقوقها. وفي هذا الصدد، تم تعيين قضايا رعاية الأطفال على أنها من العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق المرأة لاستقلالها هذا.

٥٨- وسعياً لتخفيف عبء رعاية الأطفال الذي يؤثر سلباً وبشكل غير متناسب على النساء، اتخذت الحكومة خطوات هامة من بينها '١' تشجيع أرباب العمل، لا سيما من القطاعين العام والخاص، على إنشاء المزيد من المراكز المخصصة لرعاية الأطفال؛ '٢' توفير الإعانات لسد تكاليف رعاية الأطفال؛ و'٣' تدعيم ممارسة تهيئة بيئة عمل مؤاتية للأسرة لتعزيز التوازن بين العمل والحياة الخاصة.

٥٩- وقد أوليت الأولوية لتمكين المرأة في إطار خطة ماليزيا العاشرة بمبادرات تركز على ما يلي: '١' زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة؛ '٢' زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار؛ '٣' زيادة الدعم المخصص للنساء لمواجهة ظروف صعبة مثل الأرامل والأمهات العازبات والنساء ذوات الدخل المنخفض؛ و'٤' القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدخلت الحكومة تحسينات على ترتيبات إجازة الأمومة لموظفات الخدمة المدنية وذلك بتوفير المرونة لتحديد فترة إجازة الأمومة المدفوعة بالكامل تحديداً ذاتياً حيث ازدادت المدة من ٦٠ إلى ٩٠ يوماً، على ألا يتعدى مجموع عدد أيام إجازة الأمومة طوال فترة الخدمة ٣٠٠ يوم. وقد قامت المصارف المحلية أيضاً بتطبيق فترة إجازة الأمومة المدفوعة بالكامل لمدة ٩٠ يوماً بعد بدء نفاذ هذا الاستحقاق بموجب الاتفاق الجماعي المبرم بين الرابطة الماليزية للمصارف التجارية والاتحاد الوطني لموظفي المصارف في آب/أغسطس ٢٠١١.

٦١- وأقرت الحكومة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ السياسة الوطنية الخاصة بالأطفال وخطة العمل الملحقة بها والسياسة الوطنية لحماية الأطفال وخطة العمل الملحقة بها. وتوضح كلتا مجموعتي المبادرات معاً أولويات الحكومة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في ماليزيا.

٦٢- وجرى على أرض الواقع تعزيز قدرة وكالات الحكومة والجهات الفاعلة فيها التي أسندت إليها مهمة الاستجابة لاحتياجات الأطفال ببدء تشغيل خط هاتفي مباشر للأطفال هو "خط الأطفال رقم ١٥٩٩٩" في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويتلقى مشغلو الخطوط الهاتفية المخصصة للأطفال تدريباً على التعامل مع مكالمات الأطفال ويتمشى ذلك التدريب مع توصية لجنة حقوق الطفل لماليزيا. وعلاوة على ذلك، أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ نظام وطني للإنذار يعرف باسم الإنذار الوطني للاستجابة العاجلة. ويقوم نظام الإنذار الوطني للاستجابة العاجلة بتنسيق وظائف حماية الأطفال على المستوى المشترك بين الوكالات ويتم تفعيله متى أبلغ عن فقدان طفل دون الثانية عشرة من العمر. كما تواصل الحكومة دعم خدمات الأفرقة المعنية برعاية الأطفال المشتبه في إساءة معاملتهم وإهمالهم، وهي الأفرقة المتوفرة في كبرى مستشفيات البلد.

٦٣- وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، قامت الحكومة بالتعاون مع المجتمع المدني بإنشاء مركز كوالالمبور كراش باد في منطقة تشو كيت لصالح المراهقين والشباب المستضعفين والمعرضين للخطر في الأحياء الداخلية للمدن. ويمد المركز يده لجميع المراهقين والشباب بمن فيهم عديمو

الجنسية واللاجئون وممن ليست لديهم بطاقات هوية. ويوفر لهم بدائل للتصرفات الخطيرة التي يمكن أن تعرضهم للعصابات والعنف والجريمة وتعاطي المخدرات وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع أن تمويل المركز يتم أساساً بوسائل مستقلة، فإن وزارة بالنهوض بالمرأة والأسرة وتنمية المجتمع تقدم سنوياً منحة له تبلغ نحو ٤٠٠ ٠٠٠ رينغية ماليزية. وحتى أيار/مايو ٢٠١٣، بلغ عدد الشباب الذين سجلوا أنفسهم في المركز نحو ٥٠٩ ويقوم عدد منهم بزيارته يومياً.

٦٤- وتقدم إدارة الرعاية الاجتماعية، وهي وكالة تخضع لوزارة النهوض بالمرأة والأسرة وتنمية المجتمع، المساعدة بتوفير الرعاية والمنافع الأساسية لأطفال الشوارع. وتتعاون الوزارة أيضاً مع منظمات المجتمع المدني مثل منظمة الأغذية الكورية للجياع الدوليين، Korea Food for the Hungry International (مركز NUMBAK)، وأكاديمية هومانا وجميع القديسين Humana and All Saints Academy لمساعدة الأطفال من غير المواطنين، بمن فيهم أطفال الشوارع على الدراسة في المدارس الممولة من الحكومة.

٦٥- وأعدت السياسة الوطنية للأسرة وخطة العمل الوطنية للأسرة في عام ٢٠١١ لوضع الإطار وتوفير الإرشادات للجهود الواجب بذلها لتعزيز مؤسسة الأسرة في البلد. وأسندت الحكومة إلى المجلس الوطني للنهوض بالسكان والأسرة مهمة قيادة هذه الجهود. ويتولى المجلس أساساً تنظيم حملات توعية وتثقيف بشأن مسائل مثل نوع الجنس والعلاقات الأسرية، بما في ذلك إدارة المنازعات ومهارات تنشئة الأطفال والصحة الإنجابية والعلاقات الجنسية فضلاً عن العيش بدون عنف.

٦٦- وتمشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، وضعت الحكومة سياسة وخطة عمل وطنية بشأن الأشخاص ذوى الإعاقة لتوفير الإرشادات للشركاء وأصاب المصلحة سعياً لزيادة إدماج الأشخاص ذوى الإعاقة. وتقوم الإدارة المعنية بالأشخاص ذوى الإعاقة، تحت رعاية وزارة شؤون المرأة والأسرة والتنمية المجتمعية، بتنفيذ السياسة وإنفاذ القانون الخاص بالأشخاص ذوى الإعاقة لعام ٢٠٠٨. ويتولى مجلس وطني للأشخاص ذوى الإعاقة برئاسة الوزير المعني بالنهوض بالمرأة والأسرة وتنمية المجتمع رصد تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بالأشخاص ذوى الإعاقة.

٦٧- وفي شبه جزيرة ماليزيا، يشار إلى العدد الصغير نسبياً للسكان الأصليين، ألا وهم النيغريتو والسينوي والبروتو مالاي، بشكل جماعي ورسمي باسم *أورنغ أسلي Orang Asli*، في حين أن المصطلح المستخدم في شرق ماليزيا هو السكان الأصليون في ولايتي صباح وسراواك. وتخضع شؤون جماعة *الأورنغ أسلي* لوصاية إدارة تنمية جماعة *أورنغ أسلي*، المسؤولة عن رعاية هذه الجماعات وتقدمها. وتعترف الحكومة بتضرر جماعة *الأورنغ أسلي* وغيرها من جماعات السكان الأصليين، نسبياً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية مقارنة بقطاعات أخرى من السكان.

٦٨- ولضمان تعزيز وحماية حقوق جماعة *أورنغ أسلي* وغيرها من جماعات السكان الأصليين بشكل مستمر، تواصل الحكومة اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق حصولهم على أمور من بينها الأغذية والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والعمل. وحددت الحكومة لنفسها هدف زيادة خفض الفقر الشائع بين جماعة *أورنغ أسلي* إلى ٢٥ في المائة في ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٠، بلغت مستويات الفقر بين أبناء جماعة *أورنغ أسلي* ٣١,١٦ في المائة مقابل ٨٣,٤ في المائة عام ٢٠٠٥. وقامت الوزارة المعنية بتنمية جماعة *أورنغ أسلي* أيضاً بوضع خطة استراتيجية لتنمية جماعة *أورنغ أسلي* للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، تتألف من ستة عناصر رئيسية هي تنفيذ أنشطة اقتصادية تدريجياً، وتعزيز رأس المال البشري، وتوسيع سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية، ورفع المستوى الصحي، وزرع المعرفة والتراث التقليديين في النفوس وتحسين نظام الحكومة في تصريف الأعمال والحكم السديد.

٦٩- وترد الأحكام القانونية الرئيسية التي تكفل حقوق جماعة *أورنغ أسلي* في دستور الاتحاد وقانون الشعوب الأصلية لعام ١٩٥٤. وقد استرعت جماعة *أورنغ أسلي* اهتماماً كبيراً محلياً ودولياً على السواء أساساً نتيجة نمط حياتها وثقافتها وتقاليدها. وتمشياً مع واجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها، تؤكد الحكومة ضرورة إتاحة الفرصة لجماعة *أورنغ أسلي* لاختيار الانضمام إلى المجتمع العام أم لا وتقرير ذلك بمحض إرادتها.

٧٠- ومع مراعاة أهمية الحفاظ على ثقافات وتقاليد جماعة *أورنغ أسلي* وسرعة تطور السيناريو الاجتماعي والاقتصادي في ماليزيا، تواصل الحكومة توفير الفرص لجماعة *أورنغ أسلي* للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية العامة. وقد بذلت في جملة أمور أخرى جهود لوضع برامج مدرة للدخل وأتيحت لها فرص أخرى لمزاولة أنشطة الزراعة التجارية من أجل تحقيق تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.

٧١- وفي عام ٢٠١٢، أنفقت إدارة تنمية جماعة *أورنغ أسلي* ١٠ ملايين رينغيت ماليزية لإجراء مسوح محيطية لضمان نشر الأراضي التابعة لجماعة *أورنغ أسلي* في الجريدة الرسمية وحمايتها من ثم من التعدي عليها. كما تعاونت الإدارة مع المجتمع المدني لتسوية مشاكل تتعلق بحقوق الأرض التابعة لجماعة *أورنغ أسلي* وتواصل تعاونها الوثيق في العمل مع جميع الشركاء من القطاع الحكومي وغير الحكومي في مواصلة تعزيز وحماية حقوق جماعة *أورنغ أسلي*.

٧٢- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تزايد اتجاه المحاكم الماليزية لإصدار أحكام مؤيدة لحقوق جماعات السكان الأصليين في شبه جزيرة ماليزيا وولايتي صباح وسراواك على السواء. ومن القرارات البارزة التي صدرت تلك التي تتعلق بقضية *ساغونغ تازي وأورس ضد كيراجان نيجيري سيلانغور وأورس* [٢٠٠٥] 169 CLJ 4 وقضية ماديلي صالح ضد هيئة الإشراف على الأراضي وشعبة ميري وأنور للمسوح [٢٠٠٧] 609 CLJ 6. وقد أخذت المحاكم في الاعتبار وقت إصدار الأحكام أدلة وملابسات القضايا من حيث ما يتعلق بسند ملكية الأرض التقليدية.

هاء- الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان (التوصيات ١١، ١٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨)

٧٣- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، طلبت الحكومة وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا. وقامت شعبة الشؤون القانونية التابعة لإدارة رئيس الوزراء التي تم تعيينها كالوكالة المنسقة لهذه المهمة، بإنشاء لجنة دائمة لتنسيق وضع الخطة. ومن الوظائف الرئيسية التي تقوم بها اللجنة إجراء دراسة أساسية لتحديد السياق الوطني لحقوق الإنسان. وتمهيداً لإجراء دراسة أساسية شاملة، طلب إلى عدة جامعات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ استعراض القوانين الماليزية في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

النظام القضائي

٧٤- اعتمدت السلطة القضائية في ماليزيا مبادئ بنغالور وأدرجتها في مدونة قواعد السلوك للقضاة لعام ٢٠٠٩، لا سيما في الباب الثاني من هذا القانون.

٧٥- وأنشئت لجنة التعيينات القضائية بموجب قانون لجنة التعيينات القضائية لعام ٢٠٠٩ [القانون رقم ٦٩٥]. ويمثل إنشاء هذه اللجنة خطوة هامة لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وزيادة نزاهة السلطة القضائية في ماليزيا.

٧٦- وتشمل أدوار ووظائف لجنة التعيينات القضائية في جملة أمور ما يلي: '١' تلقي طلبات للتعيين القضائي والنظر فيها؛ '٢' ضمان تعيين القضاة على أساس الجدارة والجودة؛ و'٣' إعادة النظر في برامج النهوض بإدارة العدالة في ماليزيا والتوصية بها.

٧٧- وعكفت السلطة القضائية في ماليزيا أيضاً على تنفيذ عملية تحول واسعة النطاق لتعزيز فعالية وكفاءة السلطة القضائية في إصدار أحكام القضاء وإدارة العدالة، بما في ذلك في جملة أمور ما يلي: '١' رصد طلبات تأجيل القضايا إلكترونياً؛ '٢' تطبيق نظام إدارة القضايا ونظام إدارة قائمة الانتظار ونظام التسجيل والنسخ في المحكمة لإدارة وتحليل بيانات المحكمة بطريقة أفضل؛ '٣' تطبيق نظام التتبع لتبسيط إدارة المحاكم وذلك لتحسين إدارة القضاة وأمناء السجلات وموظفي المحاكم؛ '٤' إنشاء محاكم متخصصة، مثل المحاكم التجارية ومحاكم للملكية الفكرية ومحاكم لمكافحة الفساد ومحكمة الأميرالية ومحكمة *المعاملات* (المعاملات المصرفية) والمحاكم المدنية الجديدة؛ '٥' بدء تطبيق الوساطة بقيادة القاضي؛ و'٦' بدء تطبيق نظام الإيداع إلكترونياً الذي يتيح للمحامين والمكاتب ومكاتب الخدمات تقديم المرافعات.

٧٨- وكجزء من الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لتنمية ثقافة حقوق الإنسان في ماليزيا، نظمت دورات تتعلق بحقوق الإنسان لصالح القضاة ورجال القضاء والمدعين العامين من خلال معهد التدريب القضائي والقانوني في ماليزيا. وشمل عدد من الدورات التي نظمها المعهد دورات عن الامتثال للالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية

القضاء على التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، فضلاً عن دورات تتناول قضايا الأدلة ورعاية الأطفال وحمايتهم وإعادة تأهيلهم. وقد أسفرت هذه الدورات عن إحداث تطور إيجابي في توعية القضاة لتطبيق المبادئ الواردة في معاهدات حقوق الإنسان التي ماليزيا طرف فيها.

٧٩- ففي قضية *نور فضيلة بيت أحمد سيكين ضد شايد بن باسيرون وأورس [٢٠١٢] 1 MLJ 832*، تصدت المحكمة مثلاً للمسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كان رفض توظيف امرأة فقط بدعوى أنها حامل يشكل تمييزاً قائماً على نوع الجنس ويكون من ثم غير دستوري وفقاً للمادة ٨ من دستور الاتحاد في ماليزيا. وأشار قاضي المحكمة العليا إلى اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة موضحاً مصطلح "المساواة" ومفهوم التمييز القائم على نوع الجنس بموجب المادة ٨ من دستور الاتحاد. وصرح بأن اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة ليست مجرد إعلان وإنما لها قوة القانون وأنها ملزمة للدول الأعضاء. وقرر النائب العام عدم مواصلة الاستئناف المرفوع ضد القرار سالف الذكر.

رابعاً- آخر التطورات

٨٠- خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت خطط ماليزيا المتلاحقة التي تم تنفيذها على مدى دورة خمسية تشكل إطار الحكومة الرئيسي لتنفيذ السياسة العامة ورصدها. وخطط ماليزيا ذات الصلة للفترة هي الخطتان التاسعة والعاشرة اللتان تغطيان الفترتين ٢٠٠٦-٢٠١٠ و٢٠١١-٢٠١٥ على التوالي. ويظل الإطار الاستراتيجي الطويل الأجل هو سياسة الرؤية الوطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠.

٨١- وفي عام ٢٠١٠، شرعت الحكومة في تطبيق مبادرتين رئيسيتين في مجال السياسة العامة لتكملة خططي ماليزيا، ألا وهما برنامج الحكومة من أجل التحول وبرنامج التحول الاقتصادي. وتشكل خطة ماليزيا العاشرة وبرنامج الحكومة من أجل التحول وبرنامج التحول الاقتصادي وسياسة الرؤية الوطنية وما يتصل بها من خطط عمل وبرامج واستراتيجيات الإطار الذي تنفذ الحكومة داخله جدول أعمالها المحلي، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان[١٠].

٨٢- وتركز النواتج الأساسية لبرنامج الحكومة من أجل التحول على سبع مجالات نتائج رئيسية وطنية تناظر مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك: '١' مكافحة الفساد؛ '٢' زيادة دخل الطلاب؛ '٣' تحسين الهياكل الأساسية في المناطق الريفية؛ '٤' تحسين النقل العام في المناطق الحضرية؛ '٥' التصدي لتكاليف الحياة؛ '٦' رفع مستويات معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض و'٧' خفض نسبة الجرائم. ومن جهة أخرى، أعد برنامج التحول الاقتصادي لدعم برنامج الحكومة من أجل التحول وذلك بدعم الظروف التي يمكن أن تمكن الاقتصاد وتهيئة بيئة مؤاتية تفضي إلى تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الحكومة من أجل التحول.

٨٣- ويشكل برنامج الحكومة من أجل التحول أساساً استجابة الحكومة لنداءات إعادة تنظيم وتحسين الخدمات العامة لتقديمها بطريقة مستدامة، بما في ذلك بإجراء مقارنة تحليلية لأفضل الممارسات واستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية للوزراء والوزارات والوكالات التنفيذية. وبرنامج الحكومة من أجل التحول هو في المقام الأول وسيلة يمكن بها قياس مسؤولية الحكومة عن عملها وشفافيتها وقدرتها على التنبؤ.

٨٤- وبما أن الحكومة هي الجهة الرئيسية التي يقع عليها واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد، فإن وضع وتنفيذ الخطط والبرامج والمبادرات الجديدة المختلفة في إطار برنامج الحكومة من أجل التحول وبرنامج التحول الاقتصادي سيؤديان في رأيها إلى تعزيز التمتع بجميع حقوق الإنسان في ماليزيا بدرجة كبيرة.

ألف- الإنجازات وأفضل الممارسات (التوصيات ١، ٢، ٥، ١٥، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٢(أ)، ٥٢(ب)، ٥٦، ٥٧، ٦٠، ٦١)

١- التطورات المؤسسية

٨٥- استمرت الحكومة في اتخاذ تدابير للمضي تدريجياً في تعزيز استقلال لجنة حقوق الإنسان الوطنية في ماليزيا منذ إنشائها عام ١٩٩٩. وحظيت اللجنة منذ إنشائها بالاعتماد من الفئة "ألف" من جانب اللجنة الدولية لتنسيق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وعدلت الحكومة قانون لجنة ماليزيا الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ ليتمشى القانون مع المعايير الدولية، بما في ذلك مبادئ باريس.

٨٦- وتمشياً مع مبادئ باريس والنظام الأساسي الذي أرسته، تقوم لجنة ماليزيا الوطنية لحقوق الإنسان بنشر تقريرها السنوي الذي تقدمه إلى البرلمان وتعممه على الوزارات. وطالما دأبت الحكومة على تقديم الردود والتعليقات على القضايا المتمخضة عن كل تقرير سنوي تقدمه اللجنة.

٨٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت لجنة ماليزيا الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من التحقيقات بشأن قضايا مثل حرية التعبير والرأي وحرية التجمع وحقوق السكان الأصليين في ماليزيا في الأرض[١١].

٨٨- وأنشئت اللجنة الماليزية لإصلاح القوانين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تحت إشراف إدارة رئيس الوزراء بهدف دراسة القوانين الماليزية أساساً والتوصية بإصلاح تلك التي تعتبر قوانين بالية. وتتعاون اللجنة الماليزية لإصلاح القوانين تعاوناً وثيقاً في العمل مع الجامعات المحلية والمؤسسات الأكاديمية التي غالباً ما يطلب إليها تنفيذ مشاريع ودراسات بحثية. ويجري تقاسم نتائج هذه الدراسات مع الوزارات والوكالات الحكومية المختصة ولها أن تختار قبول وتنفيذ التوصيات أو رفضها علماً بأن توصيات اللجنة الماليزية لإصلاح القوانين ليست ذات طابع إلزامي. واللجنة مكلفة أيضاً بطلب إجراء دراسات بمبادرتها الذاتية.

٢- التطورات التشريعية ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية

٨٩- عقب أول استعراض دوري أجرته ماليزيا في عام ٢٠٠٩، اعترفت الحكومة بأن تطوير الحقوق المدنية والسياسية في البلد يجب أن يواكب التقدم الهام الذي أحرز في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة تدابير هامة لزيادة تعزيز ممارسة الحقوق المدنية والسياسية والتمتع بها في البلد، بما في ذلك: '١' إلغاء ٣ إعلانات لحالة الطوارئ[١٢]؛ '٢' إلغاء قانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٠ [القانون رقم ٨٢]؛ '٣' إلغاء قانون الإبعاد لعام ١٩٥٩ [القانون رقم ٧٩]؛ و'٤' إلغاء قانون الإقامة الجبرية لعام ١٩٣٣ [القانون رقم ٣٧٧].

٩٠- ويتمشى إلغاء القانون رقم ٧٩ أيضاً مع التوصية التي قدمها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خلال زيارته لماليزيا في حزيران/يونيه ٢٠١٠[١٣]. وإلى جانب الجهود الرامية إلى زيادة الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، قررت الحكومة إلغاء القانون رقم ٣٧٧ بدعوى أنه أصبح بالياً وتعدى الغرض الذي وضع من أجله.

٩١- ومن أشد التدابير التي اتخذتها الحكومة للتأكيد على جدية جهودها والتزامها بحماية حقوق الإنسان في ماليزيا إلغاء قانون الأمن الداخلي الذي كان موضع انتقادات كثيرة. وألغي هذا القانون اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٢، وكان قد تم سنه كقانون وقائي لكبح أفعال مثل أفعال التدمير والأعمال المضرة بالنظام العام.

٩٢- أما قانون (التدابير الخاصة) للجرائم المهددة للأمن لعام ٢٠١٢ [القانون رقم ٧٤٧]، فقد سن كقانون إجرائي للتحقيق في الجرائم المهددة للأمن. وينبغي قراءة قانون (التدابير الخاصة) للجرائم المهددة للأمن جنباً إلى جنب مع قانون العقوبات لأن المادة ٣ من قانون (التدابير الخاصة) للجرائم المهددة للأمن تعرف "الجرائم المهددة للأمن" بأنها جرائم منصوص عليها في الفصل السادس (جرائم ضد الدولة) والفصل السادس ألف (جرائم تتعلق بالإرهاب) من قانون العقوبات.

٩٣- وبإلغاء قانون الأمن الداخلي، انتفت بالفعل ممارسة الحبس الاحتياطي. وألغيت السلطة التقديرية التي كان وزير الداخلية يتمتع بها لاحتجاز شخص بدون أمر من المحكمة. كما يكفل قانون (التدابير الخاصة) للجرائم المهددة للأمن توفير الضمانات اللازمة للمحتجز بما يتمشى والقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان مثل الحق في انتداب محام والحق في إخطار أفراد الأسرة.

٩٤- وقد شهد تعزيز وحماية الحق في التجمع السلمي في ماليزيا تقدماً هو الآخر منذ الاستعراض الدوري الأخير. فقد تم سن قانون التجمع السلمي لعام ٢٠١٢ [القانون رقم ٧٣٦] لتنشيط المادة ١٠ من دستور الاتحاد في سبيل تعزيز تنفيذ الحق في التجمع السلمي على نحو ما يكفله دستور الاتحاد.

٩٥- وأساساً، يعيد قانون التجمع السلمي في ماليزيا تأكيد حق المواطنين في تنظيم التجمعات والمشاركة فيها سلمياً وبدون أسلحة على أن يخضع ذلك فقط للقيود التي تعتبر ضرورية أو مناسبة لصالح أمن الاتحاد أو أي جزء منه أو لصالح النظام العام تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد صيغ القانون مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانين مماثلة في ولايات قضائية أخرى، بما في ذلك في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. واستخدمت المبادئ التوجيهية ذات الصلة بشأن التجمع السلمي كمراجع، مثل المبادئ التوجيهية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن حرية التجمع السلمي، وكتيب مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن رصد حرية التجمع السلمي.

٩٦- وبموجب قانون التجمع السلمي، ألغي شرط استصدار ترخيص للتجمع السلمي. وأساساً، تحول تماماً دور الشرطة ووظيفتها من دور نشط لحفظ الأمن أثناء التجمع السلمي إلى دور تيسيره الإيجابي.

٩٧- وكان من شأن التعديلات التي أدخلت على قانون الصحافة والمنشورات لعام ١٩٨٤ [القانون رقم ٣٠١] والتي بدأ نفاذها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٢ أن ألغت في جملة أمور "السلطة التقديرية المطلقة" التي يتمتع بها وزير الداخلية فيما يتعلق بمنح التراخيص فضلاً عن شرط تجديد الرخصة سنوياً. وأساساً، أرسيت التعديلات التي أدخلت على قانون الصحافة والمنشورات على مبدأين هما الحق في حرية التعبير وحق الشخص في أن تسمع أقواله. وللمضي قدماً، تنشط الحكومة في إجراء مشاورات بشأن إمكانية تأسيس هيئة تنظيمية مستقلة لوسائط الإعلام يمكن أن تحل في نهاية الأمر محل القانون رقم ٣٠١.

٩٨- أما التعديلات التي أدخلت على قانون الجامعات وكليات الجامعات لعام ١٩٧١ [القانون رقم ٣٠] التي بدأ نفاذها في ١ آب/أغسطس ٢٠١٢، فإنها تهدف في جملة أمور إلى إلغاء القيد المفروض على طلاب الجامعات والمتمثل في انتمائهم إلى أحزاب سياسية.

٩٩- وقانون حماية المبلغين لعام ٢٠١٠ [القانون رقم ٧١١] قانون جديد بدأ نفاذه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهدفه هو مكافحة الفساد والأفعال الشائنة الأخرى بتشجيع وتيسير الكشف عن سوء السلوك في القطاعين العام والخاص، وحماية الأشخاص الذين يكشفون عن الأعمال الضارة والنص على التحقيق في المسائل التي يتم الكشف عنها والتصدي لها واتخاذ ترتيبات بشأن المسائل الأخرى المرتبطة بها. وجرى حتى الآن توفير الحماية في ١٧ قضية بموجب قانون حماية المبلغين، من أصل ٦٩٠ ١ شكوى تم تلقيها. وفي عام ٢٠١٢، ازداد عدد الشكاوى ووصل إلى ٠٠٧ ١٤ شكوى وأتيحت الحماية في ٩٨ حالة. وزيادة عدد الشكاوى في ٢٠١٢ بنسبة ٨٣,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ معناها زيادة وعي الجمهور بما يتيحه القانون من حماية للمبلغين.

١٠٠- وبدأ نفاذ قانون المجلس الاستشاري الوطني للأجور لعام ٢٠١١ (القانون رقم ٧٣٢) في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهدفه الرئيسي هو إنشاء مجلس يتولى مسؤولية إجراء دراسات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وتقديم توصية إلى الحكومة فيما يتعلق بوضع نظام للحد الأدنى للأجور. ويتألف المجلس من ممثلي الموظفين وأرباب العمل ومن موظفين عموميين ومن مجموعات أخرى. وتم بموجب هذا القانون وضع نظام للحد الأدنى للأجور في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢. وبدأ نفاذ النظام في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بالنسبة لرب عمل لديه ٦ موظفين وأكثر وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بالنسبة لرب عمل لديه ٥ موظفين وأقل. وتعزز الحكومة برامج التوعية القائمة وذلك بضمان تنفيذ الحد الأدنى للأجور بسلاسة في جميع أنحاء البلد. وتشارك الهيئات الحكومية المعنية، ألا وهي أمانة المجلس الاستشاري الوطني للأجور وإدارة العمل في عمل أرباب العمل ويتواصل بذل هذا الجهد. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣، عقدت أكثر من ١٠٠ دورة مشاركة شملت أكثر من ٠٠٠ ٥ من أرباب العمل.

٣- الانتخابات العامة

١٠١- اعتبر كثير من المراقبين الانتخابات العامة الـ ١٢ التي أجرتها ماليزيا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ بمثابة نقطة تحول لا لشيء إلا لأن الائتلاف الحاكم (الجبهة الوطنية *Barisan National*) قد خسر الانتخابات لصالح أحزاب المعارضة السياسية المعروفة جماعة باسم حلف السكان الأصليين (*Pakatan Rakyat*) في كثير من ولايات شبه جزيرة ماليزيا، بما في ذلك ولايات كيده وبينانغ وبيراك وسيلانغور.

١٠٢- وعقب الانتخابات العامة الـ ١٣ التي أجريت في ماليزيا في ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، احتفظ حلف السكان الأصليين بسيطرته على ولايات بينانغ وسيلانغور وكيلانتان. وخلال عملية الانتخابات، لاحظت الحكومة أن أطرافاً معينة قد بذلت جهوداً جبارة للافتراء على مجرى الانتخابات ونتائجها وذلك بالرغم من التدابير الهامة التي اتخذت لزيادة شفافية عملية الانتخابات.

١٠٣- وقبل إجراء الانتخابات العامة الثالثة عشرة، عين مجلس النواب في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ اللجنة الخاصة المختارة بشأن الإصلاحات الانتخابية لدراسة المسائل المتعلقة بعملية الانتخابات في ماليزيا. وقد تمثلت مسؤولية ودور وواجب اللجنة في دراسة المسائل التي يمكن أن تساعد في تعزيز لجنة الانتخابات وإجراء عملية الانتخابات بنزاهة وحرية. وعملاً بتوصيات اللجنة الخاصة المختارة بشأن الإصلاحات الانتخابية، عدل التشريع الفرعي بموجب قوانين الانتخابات. وأتاحت التعديلات القيام بأمور من بينها: '١' تمكين الماليزيين المقيمين في الخارج، لأول مرة على الإطلاق، من الإدلاء بأصواتهم مبكراً في البعثات الماليزية أو من خلال التصويت بالبريد؛ '٢' إطالة فترة الحملة الانتخابية؛ و'٣' استخدام الحبر غير القابل للمحو.

١٠٤- وبالإضافة إلى ذلك، يكفل دستور الاتحاد إمكانية التشكك في نتيجة الانتخابات عن طريق الالتماس[١٤]. فيجوز للحزب السياسي أو للفرد الساخط تقديم التماس إلى المحكمة العليا في غضون ٢١ يوماً من تاريخ نشر النتائج في الجريدة الرسمية[١٥]. وعلى المحكمة العليا أن تنتهي من النظر في التماسات الانتخابات بعد ستة أشهر من إيداعها في حين يجب أن ينتهي أيضاً الطعن أمام محكمة الاتحاد في غضون نفس الفترة. ويجوز تقديم التماس بشأن الانتخابات بدعوى الفساد أو سوء التصرف وعدم الامتثال لقوانين ولوائح الانتخابات[١٦].

١٠٥- وتدل نتائج الانتخابات العامة الـ ١٢ ونتائج الانتخابات العامة الـ ١٣ وأحكام قوانين الانتخاب على أن الانتخابات في ماليزيا تجري وفقاً للإجراءات الواجبة عملاً بالقانون وبالامتثال التام للقواعد والمعايير الدولية السارية.

٤- الحكم السديد

١٠٦- اضطلعت اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد منذ إنشائها عام ٢٠٠٩ بانتظام بواجباتها ومسؤولياتها بوصفها الوكالة الرئيسية المنوط بها مهمة التخلص من الفساد في ماليزيا. وتنشر اللجنة تقاريرها السنوية بانتظام وتعمل أيضاً بانتظام على تنظيم حملات للتوعية.

١٠٧- ومن أجل ضمان استقلال اللجنة وشفافيتها ومهنيتها، أنشئت خمس هيئات منفصلة ومستقلة للإشراف الخارجي[١٧] لتكون بمثابة آلية تحقق لرصد وظائف اللجنة. ويمثل أعضاء هذه الأفرقة الجمهور العام ومن بينهم موظفون من كبار المسؤولين السابقين في الحكومة ورجال سياسة (من الحكومة والمعارضة)، ومهنيون وأكاديميون ومحامون وأفراد من نخبة المجتمع. وقد أثبتت ماليزيا أيضاً نجاحها وممارساتها السليمة في سياق تنفيذها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٨].

١٠٨- واستجابة لنداءات تعزيز الإشراف على الوكالات الماليزية المعنية بإنفاذ القانون، أنشأت الحكومة لجنة معنية بتزاهة وكالات إنفاذ القانون في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١ بمجرد بدء سريان قانون اللجنة المعنية بتزاهة وكالات إنفاذ القانون لعام ٢٠٠٩ [القانون رقم ٧٠٠].

١٠٩- ومن المهام القانونية الرئيسية التي تضطلع بها اللجنة المعنية بتزاهة وكالات إنفاذ القانون: '١' تلقي شكاوى الجمهور من سوء تصرف موظف معني بإنفاذ القانون أو ضد وكالة معنية بوجه عام بإنفاذ القانون والتحقيق فيها وعقد جلسات استماع بشأن هذه الشكاوى؛ '٢' إعداد وإنشاء آليات للكشف عن سوء تصرف موظف معني بإنفاذ القانون والتحقيق فيه ومنعه؛ '٣' حماية مصالح الجمهور بمنع سوء تصرف موظف مكلف بإنفاذ القانون والتصدي له؛ '٤' اتخاذ ترتيبات لمراجعة ورصد جوانب معينة من عمليات وإجراءات وكالة معنية بإنفاذ القانون؛ '٥' تعزيز التوعية بالتزاهة في إطار وكالة معنية بإنفاذ القانون ودعمها وتعليمها والحد من سوء تصرف الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون؛ '٦' مساعدة الحكومة على وضع التشريعات أو تقديم التوصيات لها أو لوكالة معنية بإنفاذ القانون باتخاذ

تدابير إدارية لتعزيز نزاهة الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والقضاء على سوء تصرفهم؛ '٧' دراسة أي انتهاك لإجراءات إنفاذ القانون والتحقيق فيه وتقديم أية توصيات ضرورية ذات صلة به؛ و'٨' القيام بزيارات موقعية للوكالة المعنية بإنفاذ القانون، بما في ذلك زيارة مراكز الشرطة والاحتجاز وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في أي قانون خطي وتقديم ما قد يلزم من توصيات بشأنها.

١١٠- ومن الوكالات الحكومية التي تشرف عليها اللجنة المعنية بنزاهة وكالات إنفاذ القانون شرطة ماليزيا الملكية؛ وكالة ماليزيا لإنفاذ القانون البحري؛ هيئة ريلا RELA شبه العسكرية للمتطوعين المدنيين الماليزيين؛ وإدارة الهجرة الماليزية؛ وجمارك ماليزيا الملكية وإدارة النقل العام.

١١١- وتعيد الحكومة التأكيد على التزامها بتمكين اللجنة المعنية بنزاهة الوكالات المعنية بإنفاذ القانون من أداء مهامها وواجباتها القانونية وعلى أنها ستواصل تزويدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة ليتسنى لها الاضطلاع بولايتها بفعالية وكفاءة.

٥- العمال الأجانب

١١٢- تستضيف ماليزيا حالياً ما يقرب من ١,٤ مليون عامل أجنبي غير مؤهل من حاملي المستندات ممن يعملون في مختلف القطاعات المرخص لها بذلك، ألا وهي البناء والمزارع والزراعة والتصنيع وصناعة الخدمات المنتقاة، بما في ذلك الأعمال المترلية.

١١٣- ويتمتع هؤلاء العمال بالحماية المنصوص عليها في مختلف القوانين المحلية مثل قانون التوظيف لعام ١٩٥٥، وقانون نقابة العمال لعام ١٩٥٩، وقانون تعويض العمال لعام ١٩٥٢ وقانون العلاقات الصناعية لعام ١٩٦٧. وتنظم هذه القوانين، في جملة أمور أخرى، ظروف العمل، والتزامات أرباب العمل تجاه الموظفين، والأجور، وساعات العمل، واستحقاقات إنهاء عقود العمل والتسريح وجميع المسائل الأخرى المتعلقة بالاستخدام. وليس هناك أيضاً أي قيد بشأن التحويلات.

١١٤- واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، شرعت الحكومة في تطبيق التأمين الصحي الإلزامي لصالح العمال الأجانب بموجب برنامج التأمين الصحي للعمال الأجانب في ماليزيا. ويغطي التأمين تكاليف دخول المستشفيات العامة في ماليزيا وتكاليف العلاج بمبلغ يصل إلى ٠٠٠ ١٠ رينغية ماليزية.

١١٥- وكجزء من الجهود التي تبذل لحماية حقوق العمال الأجانب العاملين في ماليزيا وتعزيز سلامتهم ورعايتهم، وضعت وزارة الموارد البشرية مبادئ توجيهية بشأن الاستخدام ووقعت على عدد من الاتفاقات مع بلدان المصدر لإرساء تعاون ثنائي بشأن تعيين العمال الأجانب واستخدامهم وإعادتهم إلى الوطن.

١١٦- ولا بد من تسليط الضوء على أحد هذه الاتفاقات الثنائية التي أبرمت عام ٢٠١٢ لأنها أزالت تدخل وكالات التوظيف بغرض تعيين وتوظيف العمال الأجانب. وهذا الترتيب فريد بشكل خاص بمعنى أن مذكرة التفاهم بشأن توظيف العمال قد أبرمت مع مذكرة التفاهم بشأن الجريمة عبر الوطنية. والهدف من مذكرة التفاهم بشأن الجريمة عبر الوطنية هو تكملة جهود بلدان المصدر والبلدان المتلقية لتصدي للمشاكل ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص. هذا فضلاً عن أن اتفاقاً ثنائياً كهذا يبعد بالفعل وكلاء التوظيف من عديمي الضمير عن استغلال العمال وما قد يسفر عن ذلك من الاتجار بالبشر. إن وما كان يحدث في الماضي هو قيام أطراف غير مسؤولة برفع رسوم التعيين واستغلال العمال في عملية التعيين. وتنظر ماليزيا حالياً في إمكانية تنفيذ آلية مماثلة مع بلدان مصدر أخرى.

١١٧- وإلى جانب بلد المصدر، أبرمت ماليزيا أيضاً اتفاقاً ثنائياً في أيار/مايو ٢٠١١ لتأمين ظروف عمل أفضل لعمال المنازل ومعظمهم من النساء، بما في ذلك السماح لهم بالاحتفاظ بجواز سفرهم؛ وبالاشتراط من أرباب العمل بإيداع رواتب عمال المنازل في حساباتهم المصرفية؛ ومنحهم يوم راحة في الأسبوع.

١١٨- ويعترف قانون التوظيف لعام ١٩٥٥ بعمال المنازل كموظفين. ولضمان احترام أرباب العمل لحقوق هؤلاء العمال، أدخلت الحكومة تعديلات على القانون وبدأ نفاذها في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ للنص صراحة على وجوب دفع الرواتب في الحساب المصرفي الذي يحدده الموظف. وتقوم الحكومة حالياً بوضع اللمسات الأخيرة على اللوائح التنظيمية المتعلقة باستخدام عمال المنازل.

١١٩- كما تنص المادة ٦٩ من قانون التوظيف لعام ١٩٥٥ على مطالبات العمال وقضايا العمل التي يمكن للعمال المحليين والأجانب تقديمها بخصوص عملهم. هذا علاوة على أن قانون تعويض العمال لعام ١٩٥٢ ينص على دفع تعويضات للعمال الأجانب في حالة وقع حوادث أثناء العمل. وفي عام ٢٠١١، أبلغ عن تقديم ٧٨١ ٤ مطالبة (بما يشمل العمال من الذكور والإناث) بلغت التعويضات التي دفعت بشأنها ما مجموعه ٢٠٧ ٢٨٩ ٩ رينغية ماليزية.

١٢٠- وتم تمديد خط طاليان نور *Talian* NUR، وهو خط هاتفي مباشر أنشأته وزارة بالنهوض بالمرأة والأسرة وتنمية المجتمع ليتسنى التدخل مبكراً لصالح ضحايا العنف المترلي ليشمل عمال المنازل الأجانب باعتبار ذلك وسيلة لتقديم الشكاوى بشأن الإساءات التي يرتكبها أرباب العمل ووكالات التوظيف.

١٢١- وقد نجحت إدارة العمل في الوصول إلى عمال المنازل وأرباب العمل وشركات التوظيف الخاصة وتوعيتهم بحقوق ومسؤوليات عمال المنازل وأرباب عملهم وذلك بفضل عقد ١٨٠ حلقة دراسية وحلقة إحاطة على مستوى البلد لصالح ٠٠٠ ٦ شخص في ٢٠١٠-٢٠١٢.

١٢٢- وخلال الفترة قيد الاستعراض، عكفت ماليزيا على تطبيق برنامج شامل لتسجيل العمال الأجانب يعرف باسم البرنامج السادس لتحديث البيانات المتعلقة بقوة العمل الأجنبية ببيانات بيومترية. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، وهو الموعد النهائي للبرنامج، سجل ما مجموعه ٢,٣ مليون عامل أجنبي (مليون عامل نظامي و١,٣ عامل غير نظامي).

١٢٣- وثبتت فائدة البرنامج السادس لأن العمال الأجانب الذين تم تسجيلهم في إطار هذا البرنامج قد أصبحوا الآن عمالاً نظاميين ويمكن من ثم حمايتهم من أرباب عمل عديمي الضمير و/أو نقابات عمال إجرامية. وتعاونت ماليزيا تعاوناً وثيقاً في العمل مع بلدان المصدر لضمان تنفيذ البرنامج السادس بسلاسة.

باء- التحديات والقيود

١- اللاجئون وملتمسو اللجوء وعديمو الجنسية والأشخاص الذين لا يحملون وثائق هوية

١٢٤- لا تزال ماليزيا بلد عبور وبلد وجهة نهائية للاجئين وملتمسي اللجوء وعديمي الجنسية والأشخاص الذين ليست لديهم وثائق هوية. ومع أن ماليزيا ليست طرفاً في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين، فقد واصلت خلال الفترة قيد الاستعراض التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوالالمبور والمنظمة الدولية للهجرة على أساس كل حالة على حدة لإدارة حالة هؤلاء الأشخاص في البلد.

١٢٥- وتشارك ماليزيا بنشاط في المحفل الإقليمي لعملية بالي الذي يتناول قضايا الهجرة. وقد أتاحت هذه المنصة تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي بفعالية لتحديات الهجرة غير الشرعية، لا سيما باعتماد إطار التعاون الإقليمي خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في بالي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وتدعم ماليزيا عملية بالي بالكامل حيث تم من خلالها تعيين المسؤوليات التي تتقاسمها بلدان المنشأ والعبور والوجهة النهائية عند التصدي لحركات تنقل الأشخاص بشكل غير مشروع.

٢- الاتجار بالأشخاص

١٢٦- تستند ماليزيا في مكافحة الاتجار بالأشخاص إلى قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٧ الذي تم تعديله عام ٢٠١٠ لزيادة تفعيل القانون بأمور من بينها بدء تطبيق حكم جديد لتجريم أفعال تهريب المهاجرين، وفرض عقوبات أشد وإطالة مدة الحبس المفروضة على هذه الجرائم باعتبار ذلك وسيلة رادعة يعول عليها فضلاً عن توسيع نطاق تعريف الاتجار بالأشخاص ليشمل الاتجار باليد العاملة.

١٢٧- وتشمل التعديلات الأخرى التي أدخلت على قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب المهاجرين لعام ٢٠٠٧ تعيين إدارة العمل كوكالة إضافية لإنفاذ القانون إلى جانب شرطة ماليزيا الملكية وإدارة الهجرة ومصلحة ماليزيا الملكية للجمارك ووكالة ماليزيا لإنفاذ القانون البحري. وتقوم الحكومة حالياً بدراسة إمكانية إدخال تعديلات أخرى على الباب الخامس من القانون المتعلق برعاية وحماية الأشخاص المتاجر بهم.

١٢٨- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تعيين ٢٩ وكيل نيابة في سائر أنحاء ماليزيا لتحسين وسائل ملاحقة القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وتلقى وكلاء النيابة تدريباً ذا صلة بما في ذلك من جانب الوكالة الأمريكية لإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك. واشتركت المنظمات المحلية غير الحكومية هي الأخرى بنشاط في إدارة القضايا والتحقيق فيها، بما في ذلك بتوفير خدمات الترجمة الفورية للضحايا الأجانب مما ممكنهم من الإدلاء ببيانات أسهمت في زيادة إمكانية إصدار أحكام بالإدانة.

١٢٩- وأحرزت ماليزيا تقدماً كبيراً في تحسين عنصر الحماية في ما تبذله من جهود لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اتخذ قرار في مجال السياسة العامة ليتسنى لضحايا الاتجار بالأشخاص العمل في البلد بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بنظام حمايتهم. وعليه، وافقت المجموعة الأولى من الضحايا وعددها ٣٣ ضحية على هذا العرض.

١٣٠- وأبرمت ماليزيا اتفاقات/مذكرات تفاهم مع عدة بلدان في عام ٢٠١٢ لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وتتيح هذه الاتفاقات لماليزيا العمل مع شركائها الاستراتيجيين بشكل جماعي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص. وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقعت ماليزيا مع شريك في معاهدة على اتفاق بشأن أنشطة التعاون القانوني ويوفر هذا الاتفاق للوكالات من كلا البلدين إطاراً للتعاون بخصوص المسائل الجنائية، لا سيما تلك المتعلقة بجوانب الادعاء، بما في ذلك ملاحقة قضايا الاتجار بالأشخاص بشكل فعال.

٣- تكامل نظام القانون المدني مع نظام قانون *الشريعة*

١٣١- يتعايش النظام القانوني المدني (الذي وضع على نموذج القانون المدني البريطاني) مع نظام قانون *الشريعة* (الإسلامية) في ماليزيا كنظام قانوني مواز على نحو ما ينص عليه دستور الاتحاد الذي يذهب إلى حد أبعد للتوضيح بأن تشكيل وتنظيم وإجراءات المحاكم المدنية والمحاكم *الشرعية* تخضع للسلطات والصلاحيات على مستوى الاتحاد ومستوى الولايات على التوالي.

١٣٢- واختصاص المحاكم المدنية يشمل جميع أفراد الاتحاد في حين أن اختصاص المحاكم *الشرعية* يقتصر على من يعتنقون الدين الإسلامي فقط. ومنعاً لتنازع اختصاصات المحاكم المدنية والمحاكم *الشرعية*، يميز دستور الاتحاد بين هاتين المحكمتين عن طريق المادة ١٢١(١ألف).

١٣٣- ولا يمارس التمييز داخل المحاكم *الشرعية* في تعيين جميع الموظفين الذين يعملون في المحاكم *الشرعية* في ماليزيا، بمن فيهم القضاة وغيرهم من الموظفين، شرطاً باستيفاء المؤهلات المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة والتي تقضي بها السلطات العامة. كما يقضي نظام قانون الشريعة بمساواة جميع الأفراد أمام القانون وبحقهم في حماية القانون على قدم المساواة.

١٣٤- ويجري باستمرار إدخال تحسينات على نظام محكمة *الشريعة* لإدارة العمليات والإجراءات الخاصة بها بسلاسة. ولذلك أهمية خاصة نظراً لضخامة عدد القضايا التي ترفع أمام المحاكم *الشرعية* والتي تتعلق بمسائل الزواج والأسرة. ومن ضمن الجهود التي تبذلها الوكالات الحكومية إصدار التوجيه الإجرائي لمحكمة *الشريعة* وإنشاء شعبة لمساندة الأسرة واقتراح الارتقاء بمركز نظام الشريعة القضائي.

١٣٥- والحل الإسلامي البديل لفض المنازعات أو الوساطة بالطرق التقليدية متاح أيضاً في المحاكم *الشرعية* من خلال آلية تعرف باسم مجلس الصلح المعادل للوساطة في ممارسة القانون المدني. والهدف المتوخى من كلتا العمليتين واحد وهو التوصل إلى تسوية سلمية بين الأطراف المتنازعة. وتخضع ممارسة الصلح وإجراء مجلس الصلح للقواعد القانونية التي تحكم المحاكم *الشرعية*.

١٣٦- وفي سبيل نشر المعلومات المتعلقة بدور ووظيفة قانون الشريعة في ماليزيا، قامت الحكومة بفضل الجهود التي قادها معهد التوعية بالفكر الإسلامي بتنظيم عدد من البرامج من بينها المؤتمر الدولي بشأن تنسيق القوانين المدنية وتأسيس جماعة مخصصة *للشريعة* تتألف من خبراء لديهم خلفيات مختلفة فضلاً عن المناقشات الجارية والخطابات الفكرية والمفاوضات والمحادثات بين العلماء المسلمين وغير المسلمين.

جيم- التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي

١- رابطة أمم جنوب شرق آسيا

١٣٧- تواصل ماليزيا دعم عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والهيئات القطاعية التابعة للرابطة مثل اللجنة المعنية بحقوق النساء والأطفال واللجنة المعنية بتنفيذ إعلان الرابطة بشأن حماية وتعزيز حقوق العمال المهاجرين.

١٣٨- وماليزيا من البلدان التي تؤيد أيضاً بشدة مكافحة الاتجار بالأشخاص وذلك من خلال اشتراكها في الاجتماع الوزاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية الذي ينظر حالياً في وضع اتفاقية إقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة جنوب شرق آسيا.

١٣٩- واتفق الاجتماع السابع لكبار المسؤولين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الجريمة عبر الوطنية الذي عقد في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على بدء مناقشة إمكانية وضع صك ملزم قانوناً بشأن الاتجار بالأشخاص تعرف بشكل غير

رسمي باسم اتفاقية رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، طرحت في الاجتماع السابع للفريق العامل التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد بشأن الاتجار بالأشخاص في نيسان/أبريل ٢٠١٢ فكرة وضع خطة عمل إقليمية بشأن الاتجار بالأشخاص لتعكس الالتزام الفوري والمستمر للدول الأعضاء في الرابطة بالتصدي لقضية الاتجار بالأشخاص. وتشاطر ماليزيا الرأي الذي يفيد بأن الفكرة من وضع خطة العمل الإقليمية هي أن تكون بمثابة حافز من أجل التقدم لوضع اتفاقية للرابطة تتعلق بالاتجار بالأشخاص.

٢- منظمة التعاون الإسلامي

١٤٠- ماليزيا عضو في اللجنة الدائمة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان التي أنشئت مؤخراً والتابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. وعقدت اللجنة حتى الآن دورتين بكامل هيئتها لإجراء مداولات بشأن اختصاصاتها ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

٣- الكومنولث

١٤١- خلال الفترة قيد الاستعراض، شاركت ماليزيا في حلقات عمل كثيرة بشأن بناء القدرات نظمتها أمانة الكومنولث بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل. كما قامت ماليزيا مع أمانة الكومنولث بتنظيم حلقة عمل في كوالالمبور من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عنوانها تدريب مدربي الشرطة التابعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في ميدان حقوق الإنسان.

٤- المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والأفريقية

١٤٢- لقد شاركت ماليزيا بنشاط، بصفتها عضوا في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والأفريقية، في الدورات التي تعقدها المنظمة كل سنة والتي تغطي قضايا قانونية تتناول مجموعة كبيرة من المسائل مثل اللاجئين والعمال المهاجرين ومكافحة الاتجار بالأشخاص ومكافحة تهريب الأشخاص. كما استضافت ماليزيا الدورة الثامنة والأربعين للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والأفريقية في بوتراخايا في ٢٠٠٩ ونظمت دورات استثنائية وحلقات عمل بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص.

٥- الأمم المتحدة

١٤٣- خلال الفترة قيد الاستعراض، أجابت ماليزيا على ١٥ بلاغاً وارداً من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والتابعين لمجلس حقوق الإنسان.

١٤٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، استقبلت ماليزيا الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع لمجلس حقوق الإنسان. وقامت الحكومة بتنفيذ عدد من التدابير التي ألقي الضوء عليها في هذا التقرير كمتابعة للتوصيات التي قدمت خلال زيارة الفريق العامل.

١٤٥- ووافقت الحكومة على طلب المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بزيارة البلد في الفترة من ٩ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. كما توافق الحكومة مبدئياً على زيارة المقرر الخاص المعني ببلوغ أعلى مستويات الصحة العقلية والبدنية في موعد يتفق عليه بصورة متبادلة.

خامساً- الاستنتاج

١٤٦- طالما اتسم مجتمع ماليزيا الفريد والمتنوع بطابع التسامح والتقبل والتواضع فيما يتعلق بالمعتقدات السياسية والدينية لأفراد شعبها. وعليه، فإن مسيرة البلد الصامدة، خاصة إزاء توسيع حيز حرية التعبير، بما في ذلك تجمع المعارضة والتجمع السلمي، يدل بالضرورة على ضرورة توخي الحكومة لأقصى درجة من الحساسية والتيقن لدعم السلم والاستقرار والأمن في البلد وفقاً للقانون.

١٤٧- ومن المسلم به أنه تم خلال الفترة قيد الاستعراض إحراز تقدم كبير في إلغاء قوانين ولوائح تنظيمية وممارسات معينة كانت تحد حتى الآن من التمتع الكامل بحقوق الإنسان في ماليزيا، وبالذات بالحقوق المدنية والسياسية.

١٤٨- وتؤكد حكومة ماليزيا التزامها بمواصلة ضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في البلد مع مراعاة احتياجات أكثر قطاعات المجتمع ضعفاً وتضرراً فضلاً عن استعداده فيما يتعلق بوجه خاص بقضايا حساسة معينة منها في جملة أمور الدين والعرق وحقوق اللاجئين والمهاجرين ممن ليست لديهم وثائق هوية.

١٤٩- وعلى نحو ما أظهرته التطورات التي يوردها هذا التقرير، فإن ماليزيا في طريقها إلى تحقيق توازن كثر البحث عنه لتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى.

Notes

[1] A/HRC/11/30 Paragraphs 104–106; pp. 21–28.

[2] *Ibid*, Paragraph 104; pp. 21–25.

[3] Malaysian corporate entities that regularly provide tertiary-level scholarships and grants include FELDA, *Khazanah Nasional*, *Permodalan Nasional Berhad* (PNB), PETRONAS, Sime Darby Group, TM Malaysia, *Tenaga Nasional Berhad* (TNB), UEM Group, etc. Additionally, various state-level foundations provide similar form of assistance.

[4] Further information on MTCP may be found at http://mtcp.kln.gov.my/

[5] Partners and stakeholders involved in preparing the NEB include the United Nations Education, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO), the World Bank, the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), local universities, principals, teachers, lecturers and students. Preliminary report on the NEB may be downloaded at: http://www.moe.gov.my/userfiles/file/PPP/Preliminary-Blueprint-Eng.pdf

[6] *eKasih* was not discussed during Malaysia's first UPR in 2009 since it was in the very early stages of implementation.

[7] 1Malaysia is an initiative aimed at reflecting values such as moderation, tolerance, understanding and acceptance through tangible and positive people-oriented programs and initiatives.

[8] Under PR1MA, middle-income household is defined as either individual or family (husband and wife) earning monthly income between MYR2500-MYR7500. Other eligibility criteria includes Malaysian citizenship; applicants to be at least 21 years old at time of submitting application; at time of application, applications must not already own more than one property.

[9] Parliament ratified Malaysia's accession to the CRPD on 6 July 2010.

[10] Background information on the GTP and ETP, including Annual Reports from 2010 are accessible at http://www.pemandu.gov.my/gtp/ and http://etp.pemandu.gov.my/, respectively.

[11] Inquiries undertaken by SUHAKAM during the review period include: (i) Report of SUHAKAM public inquiry into the incidents during and after the public assembly of 28 April 2012; (ii) *Laporan ringkas hasil penemuan siasatan awam ke atas dakwaan pelanggaran hak asasi manusia termasuk penggunaan kekerasan yang melampau sebelum dan semasa perhimpunan pada 9 Julai 2011;* (iii) Report Of SUHAKAM Public Inquiry Into The Arrest And Detention Of Five Lawyers Of The Kuala Lumpur Legal Aid Centre On 7 May 2009; and (iv) SUHAKAM National Inquiry into the Land Rights of Indigenous People in Malaysia. Further details on SUHAKAM inquiries may be accessed via http://www.suhakam.org.my/public_inquiry

[12] The three annulled proclamations of emergency are: (i) Proclamation of Emergency 1966 [*P.U. (A) 339A/1966*]; (ii) The Proclamation of Emergency 1969 [*P.U. (A) 145/1969*]; and (iii) The Proclamation of Emergency 1977 [*P.U. (A) 358/1977*]

[13] A/HRC/16/47 Add. 2 dated 8 February 2011

[14] Article 118 of the Federal Constitution provides that no election to the House of Representatives or to the legislative assembly of a state shall be called in question except by an election petition presented to the High Court having jurisdiction where the election was held.

[15] Elections Act 1958 [Act 19], Election Offences Act 1954 [Act 5], Elections (Conduct of Elections) Regulations 1981 [P.U. (A) 386/1981], Elections (Postal Voting) Regulations 2003 [P.U. (A) 185/2003], and Elections (Registration of Electors) Regulations 2002 [P.U. (A) 293/2002].

[16] Election Offences Act 1954 sets out three main types of election offences - electoral offences, corrupt practices and illegal practices in relation to election agents and election expenses. Election offences range from tampering with the electoral roll, nomination paper, ballot paper or ballot box, corruptly inducing persons to vote for a certain candidate to employers prohibiting their employees from voting.

[17] Additional information on the 5 MACC oversight panels namely: (i) The Anti-Corruption Advisory Board; (ii) Special Committee on Corruption; (iii) Complaints Committee; (iv) Operations Review Panel; and (v) Consultation and Corruption Prevention Panel as well as information on MACC in general may be accessed via www.sprm.gov.my

[18] CAC/COSP/IRG/2013/CRP.11